

تقرير للأمم المتحدة يظهر تقدماً في جاهزية الحكومة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي

الرخصة الدولية تدعو إلى توفير مواقع للحكومة الإلكترونية عبر الشبكة خدمة الجمهور سهولة الاستخدام ومدعومة بحملة لنشر الثقافة المعلوماتية

24 فبراير 2008

كشفت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) عن مسح حول الحكومة الإلكترونية لعام 2008 الذي يظهر أن كافة الحكومات الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي قد حققت تحسناً ملحوظاً منذ المسح الذي اجري خلال العام 2005. وخلال تصنيف الجهوزية الإلكترونية الخاص بالعام الجاري احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز 32 مقارنة بالمركز 42 في التصنيف الماضي وقد تقدمت مملكة البحرين من المركز 53 إلى المركز 42 في حين انتقلت دولة قطر من المركز 62 إلى المركز 53 وقفزت دولة الكويت من المركز 75 إلى المركز 57 وتقدمت المملكة العربية السعودية من المركز 80 إلى المركز 70 وسلطنة عمان من المركز 112 إلى المركز 84. ويعود هذا الأداء القوي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي إلى الإستثمارات في اعتماد البنية التحتية المتعددة الوسائط ذات الحزمة العريضة، والمصحوبة بتزايد الإعتماد على تطبيقات الحكومة الإلكترونية من قبل المواطنين.



وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً في طليعة دول المنطقة في تقييم "مقياس ويب (Web Measurement)، حيث احتلت المركز 12 على مستوى العالم متقدمة على نظرائها من دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الدول النامية. ويصنف هذا المقياس مدى توفر المواقع الوطنية الإلكترونية عبر الشبكة لخدمة الجمهور مثل مواقع لوزارات مختارة تتضمن الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والعمل والمالية.

وقد قامت دول مثل الإمارات والكويت بتحديث بواباتها الإلكترونية، حيث يعد موقع وزارة العمل في الإمارات (<http://www.mol.gov.ae>) مثالا ممتازا لموقع إلكتروني متكامل يقدم ميزات متنوعة بما فيها الدفع عن طريق البطاقة الائتمانية وتقديم الطلبات والتصاريح عن طريق الإنترنت وافتتاح حسابات شخصية إضافة إلى تميز هذا الموقع بوجود توقيع إلكتروني. كما يعد موقع وزارة الخدمات الإجتماعية في الكويت (<http://www.mosal.gov.ke>) مثالا آخر على الموقع المتطور الذي يقدم تبليغا إلكترونيا فيما يخص طلبات المواطنين ويسمح بتقديم الطلبات ودفع الأقساط عبر الإنترنت إضافة إلى إمكانية الحصول على حسابات شخصية على الموقع.

وقال جميل عزو، المدير العام لمؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "يؤكد تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير وبشكل جذري مفهوم تقديم الخدمات العامة. ونحن ندعم بقوة فكرة الحكومة الإلكترونية كأداة للتطوير الاقتصادي والتي يمكن تحقيقها من خلال إنجاز عدة متطلبات تتلخص في توفير بنية تقنية تحتية ذات مستوى عالٍ وتوفير وسائل الإتصال الإلكتروني للجميع إضافة إلى اتباع إستراتيجية تعمل على جعل أفراد المجتمع كافة مؤهلين لاستخدام والإستفادة من الكمبيوتر والإنترنت. ونشيد بجهود حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال وندعوها للإستثمار في إطلاق المزيد من البرامج التي تسهم في تحسين قدرة الناس على استخدام الخدمات الإلكترونية".

ويعد كل من "جهوزية الحكومة الإلكترونية" و"ويب ميكرمينت" مقياسان مخصصان لمساعدة الحكومات على قياس مدى تقدمها في تطبيق مشاريع الحكومة الإلكترونية والإستمرار في تحسين وتطوير برامجها في هذا الخصوص. وقد تم إطلاق العديد من المبادرات المتعلقة بجهوزية الحكومة الإلكترونية بما فيها المواطن الرقمي (e-Citizen) الذي يعد أحد برامج مهارات الكمبيوتر الأساسية وهو مطور من قبل مؤسسة "الرخصة الأوروبية لقيادة الكمبيوتر" بالتعاون مع خبراء من كافة أنحاء أوروبا. وتعد الحاجة الملحة والتمتامية لتطبيق برنامج المواطن الرقمي الذي يهدف إلى محو الأمية المعلوماتية لكافة فئات المجتمع السبب في إقراره ضمن خطة مستقبلية من قبل العديد من القادة والحكومات المتطلعين لمستقبل متطور في العديد من الدول المتقدمة من مختلف أنحاء العالم بما فيها الإمارات والكويت وقطر.

ويهدف برنامج المواطن الرقمي إلى زيادة القبول والمشاركة في استخدام الكمبيوتر والإنترنت من قبل الجميع، حيث يوفر للمشاركين فيه تدريباً حول كيفية استخدام الكمبيوتر والتواصل عبر البريد الإلكتروني والتعامل مع خدمات الحكومة الإلكترونية والبحث عن المعلومات وشراء المنتجات والحصول على الخدمات المختلفة عبر الإنترنت، بما يمكن المواطنين من إجادة المهارات الأساسية في هذا المجال، والإطلاع على الجوانب المفيدة لمجتمع المعلومات بغض النظر عن أوضاعهم الإجتماعية، أعمارهم، وظائفهم أو جنسهم.

وأضاف عزو: "تعبّر عن سرورنا بالمكاسب التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في تحسين الخدمات الإلكترونية، ولكن مايزال هناك بعض المهارات الضرورية التي يجب توفيرها للمواطنين بهدف تمكينهم من استخدام الخدمات الإلكترونية المقدمة والتي سوف تعزز الثقة بينهم من جهة وبين مزودي الخدمات الإلكترونية من جهة أخرى. ويمكن تحقيق هذا من خلال تنسيق الجهود بين الجهات التي توفر خدمات إلكترونية من القطاعين العام والخاص وستكون من أول المستفيدين من زيادة استخدام خدماتها عبر الشبكة من الجمهور من أجل دعم البرامج الوطنية في مجال المعرفة المعلوماتية التي تهدف إلى تحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعامة الناس".

-انتهى-